

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ٢٠٠٣ (٢٠١١) التي طلب المجلس إلي بموجبها أن أقدم إليه تقارير كل ٩٠ يوماً عن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويوفر التقرير معلومات مستكملة عن الحالة في دارفور، وكذلك تقييماً للتقدم المحرز إزاء النقاط المرجعية المحددة في المرفق الثاني لتقرير المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (S/2009/592) وعملاً بالفقرتين ٨ و ٩ من القرار ٢٠٠٣ (٢٠١١)، تقييماً للظروف اللازم توافرها لقيام عملية سياسية محلية في دارفور ومعلومات مستكملة عن وضع خريطة طريق لعملية السلام في دارفور.

ثانياً - التطورات السياسية

تنفيذ وثيقة الدوحة لتحقيق السلام في دارفور

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة لتحقيق السلام في دارفور عدداً من الخطوات صوب تنفيذ الوثيقة. ففي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، سافر إلى السودان السيد التيجاني السيسي، رئيس حركة التحرير والعدالة، بصحبة أحمد بن عبد الله آل محمود، نائب رئيس الوزراء في قطر، لإجراء مشاورات مع الحكومة والجهات المعنية المحلية بشأن تنفيذ وثيقة الدوحة. وفي بيان صدر في اليوم نفسه، أعلنت الحكومة أن عودة السيد السيسي إلى السودان شكلت بداية مرحلة تنفيذ الوثيقة.

٣ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أدى السيد السيبي القسم أمام الرئيس عمر حسن البشير، رئيس السودان، بصفته رئيساً للسلطة الإقليمية في دارفور، وهي الهيئة المنشأة بموجب وثيقة الدوحة والمكلفة بالإشراف على تنفيذ الوثيقة. وخلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، سافر السيد السيبي ونائب رئيس الوزراء آل محمود إلى كل من الفاشر والجنينة ونيالا وزانجي والضعين في دارفور للاجتماع بالجهات المعنية الحكومية والمحلية. وأعرب السيد السيبي عن التزامه بتنفيذ وثيقة الدوحة، ودعا ولاية الولايات إلى التعاون، وحدد أولوياته الرئيسية بوصفها تتمثل في ضرورات تحسين الأمن، وتعزيز المصالحة، وتهيئة بيئة مؤاتية للعودة الطوعية.

٤ - وأعرب معظم محاوريه عن رغبة شديدة في تحقيق السلام والتنمية. إلا أنهم أعربوا عن آراء متباينة تتفاوت بين التفاؤل والتخوف العميق، إزاء استعداد الأطراف لتنفيذ وثيقة الدوحة. وأبدى المحاورون القلق إزاء عدم تأييد الحركات غير الموقعة للوثيقة وتشككوا في استعداد الحكومة للقيام بتنفيذ التزاماتها بدقة.

٥ - وألغى السيد السيبي زيارة مقررة إلى مخيم كلمة بعد مقتل اثنين من النازحين وإصابة آخر بجروح في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر في حادث عزاه سكان المخيم إلى زيارته المرتقبة. واتهم النازحون المعارضون لوثيقة الدوحة حركة التحرير والعدالة بالمسؤولية عن الحادث. وأنكرت حركة التحرير والعدالة أي ضلوع لها في الأمر وأعلنت أن الحادث كان محاولة ممن يعارضون الوثيقة لإعاقة عملية السلام. ولم يتمكن تحقيق أجرته العملية المختلطة من التيقن بصورة لا تقبل الشك من الجهة التي ينتمي إليها المهاجمون أو من دوافعهم.

٦ - ومنذ صدور تقريره الأخير (S/2011/643)، اجتمعت لجنة وقف إطلاق النار أربع مرات في الفاشر برئاسة قائد قوة العملية المختلطة. وقدم الأطراف معلومات عن تشكيل قواتهم ومواقعها ووافقوا على إجراءات التحقق. إلا أن التحقق لم يبدأ نظراً لأن حركة التحرير والعدالة لم تقم بعد بتعيين ممثلها في مجموعات فرق مواقع وقف إطلاق النار التي ستقوم بأعمال التحقق. ويشكل إكمال عملية التحقق شرطاً مسبقاً لتوفير الدعم اللوجستي غير العسكري؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ودمج مقاتلي حركة التحرير والعدالة في القوات المسلحة السودانية.

٧ - ورغم أن وثيقة الدوحة لم تحدد مواعيد نهائية للبدء في عملية التحقق أو إكمالها، فقد دعت الأطراف إلى تقديم معلومات توضح توزيع قواتهم إلى رئيس الوسطاء المشترك قبل التوقيع على الوثيقة. وفي حين قامت حكومة السودان بتقديم معلوماتها في اليوم الذي وقعت فيه على الوثيقة، لم تفعل حركة التحرير والعدالة ذلك حتى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وأدى

ذلك، إلى جانب حالات التأخير فيما يتصل بانضمام ممثلي الحركة إلى لجنة وقف إطلاق النار وتعيين ممثلين لها في مجموعات فرق مواقع وقف إطلاق النار، إلى التأخر في تنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار. ومن المقرر أن تبدأ عملية التحقق في شهر كانون الثاني/يناير.

٨ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، عُقد في الخرطوم الاجتماع الاستهلاكي للجنة المشتركة المنشأة بموجب وثيقة الدوحة، تحت رئاسة الممثل الخاص المشترك ورئيس الوسطاء المشترك المؤقت. وتتولى هذه الهيئة مسؤولية تنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار والتحكيم في المسائل التي تحيلها إليها لجنة وقف إطلاق النار. وحضر الاجتماع ممثلون للأطراف الموقعة، والاتحاد الأوروبي، وحكومة قطر، وجامعة الدول العربية، وبلدان من البلدان ذات مركز المراقب لدى اللجنة المشتركة (كندا والصين). واستمعت اللجنة المشتركة إلى إحاطة إعلامية عن أنشطة لجنة وقف إطلاق النار، واعتمدت لائحتها، وتداولت بشأن عدد من القضايا المتعلقة، بما في ذلك وضع مقاتلي حركة التحرير والعدالة الموجودين خارج السودان، والسجناء السياسيين للحركة، والتحقق من القوات. واتفق المشاركون، في جملة أمور، على أن تقدم حركة التحرير والعدالة إلى اللجنة المشتركة أسماء المقاتلين الموجودين خارج السودان وسجلا بعتادهم؛ وعلى أن تتولى لجنة فنية مشتركة بين حكومة السودان والحركة ومعنية بالسجناء المناقشات بشأن وضع السجناء السياسيين للحركة؛ وأن تقدم الحركة قائمة بمرشحيها لمجموعات فرق مواقع وقف إطلاق النار إلى لجنة وقف إطلاق النار بدون مزيد من التأخير لكي يتسنى البدء في عملية التحقق.

٩ - ورغم التقدم الملاحظ أعلاه، فإن بدء سلطة دارفور الإقليمية لعملها، وهو ما كان مقررا له أن يحدث بعد ٣٠ يوما من توقيع وثيقة الدوحة، لم يجر حتى الآن. وأبلغت الحكومة العملية المختلطة بأن التأخير يرجع إلى عدم قدرة حركة التحرير والعدالة على الاتفاق على هيكل لتلك الهيئة. وعزت الحركة التأخير للمفاوضات المطولة بين حزب المؤتمر الوطني وأحزاب المعارضة بشأن، تشكيل حكومة وطنية جديدة، إلا أنها أقرت بأن المشاورات لا تزال جارية داخل الحركة بشأن الهيكل. وتوفر العملية المختلطة المشورة لحركة التحرير والعدالة بشأن الهيكل التنظيمي لسلطة دارفور الإقليمية ويتوقع بدء السلطة عملها في وقت متأخر من كانون الأول/ديسمبر.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن العلاقة بين الجهات الموقعة على وثيقة الدوحة اختُبرت مرتين. ففي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، التقت دورية تابعة للقوات المسلحة السودانية، تحقق في أنباء عن نشاط عسكري مريب، بأعضاء مليشيا تابعة للحركة في معسكر تدريبي مؤقت في كاسولي (٢٥ كيلومترا شمال شرق كُجر). وزعمت الحركة أن

اشتباكا قد وقع عند التقاء القوتين. وأعلنت الحكومة والعناصر المحلية التي استجوبتها العملية المختلطة أن مقاتلي الحركة غادروا المنطقة بدون الاشتباك مع دورية القوات المسلحة السودانية. ولم تجد العملية المختلطة دليلا على حدوث تبادل لإطلاق النار.

١١ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، في حادث ثانٍ، اندلعت أعمال شغب في سجن شالا بالفاشر بعد أن حاولت سلطات السجن إعدام ١٠ سجناء تابعين للحركة ومحكوم عليهم بالإعدام عقب اعتقالهم من قبل القوات المسلحة السودانية وإدانتهم بعد ذلك بارتكاب جرائم ضد الدولة قبل التوقيع على وثيقة الدوحة بستة شهور. وقاوم السجناء العشرة سلطات السجن، بمساعدة سجناء آخرين، مما أسفر عن صراع عنيف قتل خلاله أحد السجناء (ليس من أعضاء الحركة) بطلق ناري وأصيب تسعة آخرون بجراح. وتدخلت العملية المختلطة لدى كبار مسؤولي الحكومة لمنع تنفيذ أحكام الإعدام. ووفقا لأحكام العفو في وثيقة الدوحة، كان من المفروض إطلاق سراح السجناء خلال ٣٠ يوما من توقيع الحركة على الوثيقة. بيد أن الحكومة رفضت القائمة الأولية للسجناء التي قدمتها الحركة على أساس أنها تضمنت، بالإضافة إلى أسماء مقاتلي الحركة المحتجزين، أسماء سجناء ينتمون إلى حركات غير موقعة على الوثيقة. وعقب ذلك قدمت الحركة قائمة منقحة تقوم الحكومة بالنظر فيها.

١٢ - وفي منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر، بدأت الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة وجماعات المجتمع المدني نشر معلومات عن الوثيقة. ونقلت العملية المختلطة ٢٥٠٠٠ نسخة من الوثيقة، قام بطباعتها الأطراف، من الخرطوم إلى كل من نيالا والفاشر والجنينة وزالنجي والضعين، لتوزيعها بعد ذلك في جميع أنحاء الولايات الثلاث. وتواصل العملية المختلطة تقديم الدعم التقني والمشورة بشأن النشر على الأطراف وجماعات المجتمع المدني من خلال الاجتماعات وحلقات العمل.

١٣ - وفي يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، استضاف الممثل الخاص المشترك ورئيس الوسطاء المشترك المؤقت منتجعا رابعا للمبعوثين الخاصين في الجنينة، في غرب دارفور، لتعزيز تفهم مشترك فيما بين أعضاء المجتمع الدولي للحالة في دارفور والطريق قدما. وحضر المنتجع ممثلون لمفوضية الاتحاد الأفريقي، وفريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، وكندا، والصين، والاتحاد الأوروبي، وفرنسا، وألمانيا، واليابان، والاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا، والسويد، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. وفي الوثيقة الختامية، المؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، رحب المشاركون، في جملة أمور، بالتوقيع على وثيقة الدوحة بوصفها خطوة هامة صوب السلام في دارفور،

وحنوا الأطراف الموقعة على مواصلة الالتزام بالتنفيذ السريع والأمين لأحكام الوثيقة، وأكدوا مرة أخرى نداءهم إلى الأطراف غير الموقعة للسعي إلى إيجاد حل تفاوضي للتراخ في دارفور. ووافق المشاركون أيضا على التركيز على المسائل الرئيسية الثلاث التالية: دعم تنفيذ وثيقة الدوحة؛ ومواصلة التحاور مع حكومة السودان والأطراف غير الموقعة؛ وتقديم الدعم، من حيث المبدأ، للحوار الداخلي فيما بين سكان دارفور.

المفاوضات من جعل زيادة المشاركة في وثيقة الدوحة

١٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الممثل الخاص المشترك ورئيس الوسطاء المشترك المؤقت الحوار مع حكومة السودان والحركات غير الموقعة، بما فيها حركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان - جناح ميني ميناوي، وجيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد، بشأن استئناف المفاوضات. وأعربت الحكومة عن عدم استعدادها للدخول في مفاوضات مع الحركات ما لم تقم بالتخلي عن دعوتها إلى تغيير النظام "بكل السبل الممكنة"، وفيما يتعلق فقط بالتعيينات السياسية والترتيبات الأمنية من أجزاء الوثيقة. وأعربت حركة العدل والمساواة عن استعدادها لاستئناف المفاوضات مع الحكومة شريطة فتح جميع جوانب الوثيقة للنقاش. وفي هذا الصدد، قدمت حركة العدل والمساواة "مسودة مقابلة" للوثيقة، تتضمن تعديلات كبيرة على كل فصل من فصولها السبعة. أما جيش تحرير السودان - جناح ميني ميناوي فقد رفض من جانبه استخدام وثيقة الدوحة أساسا للمفاوضات وأعرب عن رغبته في التفاوض بشأن الإصلاحات الوطنية على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وأعرب جيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد عن موقف مماثل.

١٥ - وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد محمد بحر علي حمدين، نائب رئيس حركة العدل والمساواة وكبير مفاوضيها، مؤتمرا صحفيا في الدوحة أعلن فيه عن قيامه بتشكيل جناح منشق عن الحركة مع عدد من أعضائها السابقين. وأعرب السيد بحر استعداده للدخول في محادثات مع الحكومة باستخدام وثيقة الدوحة أساسا للمفاوضات. وبعد رفض أولي لمقترح السيد بحر، أفاد المسؤولون الحكوميون كبير الوسطاء المشترك بأنهم ينظرون في إجراء محادثات غير رسمية مع الجناح. وحتى ١٩ كانون الأول/ديسمبر لم تكن تلك المحادثات قد بدأت.

١٦ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، انضمت حركة العدل والمساواة - جناح خليل إبراهيم إلى الجبهة الثورية السودانية التي أنشأها في ٧ آب/أغسطس كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، وجيش تحرير السودان - جناح ميني ميناوي، وجيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد. وحدد إعلان سياسي مشترك أهداف التحالف بأنها،

في جملة أمور، إسقاط الحكومة التي يقودها حزب المؤتمر الوطني بكل السبل الممكنة؛ وتوحيد القوى السياسية السودانية وتعزيزها، بما في ذلك الأحزاب المعارضة، والمجتمع المدني، والشباب والقطاعات المهنية؛ وإنشاء حكومة انتقالية تدوم ست سنوات.

١٧ - وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، أكد أعضاء رئيسيون في حركة العدل والمساواة - جناح خليل إبراهيم للعملية المختلطة أن قائد الحركة قد قُتل في هجوم. ورغم أن الظروف المحيطة بوفاته تظل غير واضحة، تفيد تقارير بأنه قُتل في اشتباك عسكري وهو يتحرك من ولاية شمال دارفور إلى ولاية شمال كردفان.

الحوار الداخلي في دارفور بشأن عملية السلام

١٨ - بين مجلس الأمن في القرار ٢٠٠٣ (٢٠١١) الظروف اللازمة لإجراء عملية سلام محلية ذات مصداقية في دارفور، بما في ذلك احترام الحقوق المدنية والسياسية للمشاركين حتى يتسنى لهم الإعراب عن آرائهم بدون خوف من الانتقام؛ وحرية التعبير والتجمع للتمكين من إجراء المشاورات المفتوحة؛ وحرية تنقل المشاركين والعملية المختلطة؛ والمشاركة النسبية فيما بين أبناء دارفور؛ والحرية من المضايقة، والاعتقال التعسفي، والتخويف؛ والحرية من تدخل الحكومة أو الحركات المسلحة. وطلب المجلس إلي، في ذلك القرار، أن أوفر تقييمات لتلك الظروف لتمكينه، مع أخذ آراء الاتحاد الأفريقي في الاعتبار، من تحديد كيفية مشاركة العملية المختلطة بعد ذلك في دعم عملية السلام في دارفور.

١٩ - وعند توفير التقييم للظروف، يلاحظ أن عدد ضحايا الاعتقال والاحتجاز التعسفيين الذي سجلته العملية المختلطة ارتفع من ٣٢ شخصا في فترة التقرير السابق إلى ٤٥ شخصا في الفترة المشمولة بهذا التقرير. وارتفع العدد العام لانتهاكات حقوق الإنسان الموثقة من ٧٧ حالة تتعلق بـ ١٤٢ ضحية في الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ١١٦ حالة تتعلق بـ ٢٧٣ ضحية في الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر. وترجع هذه الزيادة الكبيرة بصفة رئيسية إلى ارتفاع عدد الانتهاكات لحق السلامة الجسدية (من خلال أحداث العنف أو المضايقة). ولم تسجل انتهاكات للحق في التعبير أو الحق في التجمع. ورغم ذلك، تشير هذه الإحصاءات، بصفة عامة، إلى أن البيئة المواتية لإجراء عملية سلام سياسية محلية في دارفور ظلت بقدر كبير دون تغيير.

٢٠ - وفي ضوء ما تقدم، وبغية توفير معلومات للمناقشات داخل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وفيما بينهما بشأن الشكل الذي ينبغي أن تتخذه العملية السياسية المحلية في دارفور، بدأت العملية المختلطة تقييم آراء الجهات الدارفورية المعنية بشأن دور الحوار الداخلي في

عملية السلام. وستراعي العملية المختلطة وفريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي هذه الآراء عند وضع خطة منقحة للحوار الداخلي.

٢١ - ووفقاً لفقرة ٩ من القرار ٢٠٠٣ (٢٠١١)، تقوم الأمم المتحدة بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي والشركاء بشأن خريطة طريق من شأنها توفير إطار لتقديم دعم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لعملية السلام. وترتكز خريطة الطريق على دعم تنفيذ وثيقة الدوحة، والحوار مع الحكومة والأطراف غير الموقعة لتعزيز المفاوضات، وتقديم الدعم لإجراء حوار داخلي محلي في دارفور، وتنسيق المشاركة الدولية في عملية السلام. وأعتزم تقديم خريطة الطريق إلى المجلس في وثيقة أخرى فور انتهاء المشاورات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ثالثاً - الحالة الأمنية

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت أحداث القتال قليلة نسبياً. ومع ذلك، ظلت الحالة الأمنية للنازحين والفئات الضعيفة، وكذلك لأفراد العمل الإنساني والأمم المتحدة، تشكل مصدراً للقلق.

٢٣ - ففي غرب جبل مرة، فإن مجموعة من المسلحين، الذين تعتقد الحكومة ومحاورون محليون أنهم أعضاء في جيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد، هاجموا مقر إقامة مفوض محلية في نيرتي (٦٣ كيلومتراً شرق زالنجي) في ٥ تشرين الأول/أكتوبر. وتشير الأنباء إلى أن الشرطة الحكومية التي تحرس المجمع نجحت في صد الهجوم. ولم يتم الإبلاغ عن إصابات. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، هاجمت مجموعة مسلحة مجهولة نقطة مراقبة تابعة للقوات المسلحة السودانية في نيرتي. ولم يتم الإبلاغ عن إصابات. وأبلغ محاورون حكوميون ومحليون العملية المختلطة بأنهم يعتقدون أن مرتكبي الحادث هم من جيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد. وزادت البعثة من دورياتها في نيرتي وحوالها وفي مخيمات النازحين القريبة استجابة للحالة الأمنية.

٢٤ - وأكدت العملية المختلطة أن هجوماً وقع، في شرق دارفور، على قاعدة للقوات المسلحة السودانية بالقرب من قرية كروية لبن (٢٠٠ كيلومتراً جنوب شرق الفاشر) في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وأبلغت السلطات الحكومية ومحاورون محليون البعثة بأنهم يعتقدون بأن المهاجمين ينتمون إلى جيش تحرير السودان - جناح ميني ميناوي. وورد أن ثلاثة أفراد من القوات المسلحة السودانية قُتلوا وأصيب تسعة بجروح في الهجوم. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، قامت مجموعة مسلحة، يعتقد النازحون أنها من عناصر قوات الدفاع الشعبي، بمهاجمة ونهب قرية كروية لبن. وتشير التقارير إلى أن الهجوم أسفر عن مقتل أربعة أشخاص

ونزوح ٢٤٠ ١ شخصا إلى مخيم نيم (٩٠ كيلومترا جنوب كروية لبن). وزادت العملية المختلطة من دورياتها في المنطقة وساعدت الوكالات الإنسانية في توصيل المعونة إلى النازحين. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، وفقا لما أفادت به الحكومة، هاجم جيش تحرير السودان - جناح ميناوي عناصر تابعة للقوات المسلحة السودانية كانت ترافق قافلة مركبات تجارية عند تنقارة (٤٠ كيلومترا جنوب الفاشر). وأفيد بمقتل سائق مدني خلال الهجوم. وقد وقع الحادث وسط أنباء بحدوث تكديس للقوات من طرف القوات المسلحة السودانية والجماعات المسلحة في شنقل طوباوية وحولها.

٢٥ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، فإن ١٧ مسلحا من حركة العدل والمساواة الديمقراطية، وهو فصيل صغير منشق عن حركة العدل والمساواة، طلبوا الحماية في موقع فريق للعملية المختلطة في ملحة (شمال دارفور)، حيث سلموا أسلحتهم وأعربوا عن رغبتهم في الانضمام إلى وثيقة الدوحة. ويسرت العملية المختلطة مناقشات بين المجموعة وحركة التحرير والعدالة بشأن إمكانية انضمام المجموعة إلى عملية السلام. ونتيجة لعدم رضا أفراد المجموعة عن الدعم المقدم من حركة التحرير والعدالة لقاء الانضمام إلى عملية السلام، فقد عادوا طوعا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، في رفقة العملية المختلطة، إلى مساكنهم في مادو (٥٥ كيلومترا جنوب ملحة).

٢٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير تدهورت الحالة الأمنية في مخيم زمزم (شمال دارفور). ففي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، كما يرد في الفقرة ٣٣ أدناه، تعرضت دورية تابعة للعملية المختلطة إلى كمين نصبه مسلحون مجهولون على متن مركبتين مزودتين بمدافع رشاشة في أطراف المخيم. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وعقب شجار نشب بين سكان المخيم وأفراد من شرطة الاحتياطي المركزي الحكومية، أطلق أفراد شرطة الاحتياطي المركزي النار على سكان المخيم، فأردوا أحدهم قتيلا وأصابوا اثنين آخرين بجراح. وأبلغت الشرطة الحكومية العملية المختلطة بأن والي شمال دارفور عقد بعد ذلك اجتماعا طارئا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر لمعالجة سوء السلوك الذي صدر عن شرطة الاحتياطي المركزي.

٢٧ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، ألغى فريق تقييم تابع للعملية المختلطة دورية في المخيم بعد أن اعترضتها مجموعة غاضبة من الناس الذين كانوا يشتكون من انعدام الأمن. وفي يومي ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر، منعت القوات المسلحة السودانية دوريات العملية المختلطة من دخول المخيم مبررة ذلك بأن دوريات العملية لم يكن لديها تصريح بالدخول. واجتمعت العملية المختلطة مع السلطات الحكومية وقادة المخيم لمعالجة القيود المفروضة وتخفيف حدة التوتر. وعقب ذلك تحسنت إمكانية دخول المخيم. وأكدت البعثة أنه في ٧ كانون

الأول/ديسمبر، قام جندي تابع لشرطة الاحتياطي المركزي بإطلاق النار على أحد النازحين في المخيم، كان قد تدخل لمنع الشرطي من مضايقة مجموعة من النساء، وأصابه بجروح.

٢٨ - ولم تسجل العملية المختلطة أي صدمات كبيرة بين المجموعات الإثنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، مع نهاية موسم الزراعة وتعطل هجرة الرحل، ازداد التوتر بين المجتمعات المحلية للمزارعين والبدو الرحل. وقامت مجموعات من بدو الرزيقات والهبانية والفلاتة، الذين كانوا يرتحلون عادة إلى جنوب السودان عبر مسارات الهجرة الموسمية، بالاستقرار شمال الحدود بين ولاية جنوب دارفور وجنوب السودان. وترد أبناء عن عدم رغبتهم في التحرك جنوباً أكثر إلى حين التوصل إلى اتفاق بين الخرطوم وجوبا يضمن سلامتهم. وساهم ذلك في التنافس بين الرحل ومجموعات المزارعين القريبة على موارد المياه والمرعى الشحيحة.

٢٩ - وفي جنوب دارفور أيضاً، وقع صدام في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر بين المزارعين والرعاة في آراد (١٠٠ كيلومتر جنوب نيالا) عقب نشوب نزاع بشأن اتهام بتدمير المزروعات. وقُتل أحد المزارعين وأصيب شرطي حكومي بجراح. واعتقلت الشرطة الحكومية أربعة أشخاص فيما يتصل بالحادث.

٣٠ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر في غرب دارفور، عقب ورود شكاوى عن قيام رعاة برعي حيواناتهم في محاصيل للمزارعين في طريبة (٨٥ كيلومتراً جنوب غرب الجنيينة)، قامت الشرطة الحكومية بمصادرة عدد من الجمال. وبعد ذلك تعرضت الشرطة لكمين قام به مسلحون مجهولون يعتقد بأنهم على صلة بملاك الجمال. وقُتل أحد أفراد الشرطة. واعتقلت الشرطة الحكومية خمسة متهمين فيما يتصل بالكمين.

٣١ - واستجابة للتوتر بين المزارعين والرعاة، زادت العملية المختلطة حوارها مع الإدارة الأهلية وسلطات الحكومة المحلية في المناطق المتأثرة ووفرت الدعم لآليات المصالحة. وفي هذا الصدد، نظمت العملية حلقتي عمل بشأن تسوية النزاعات لأكثر من ٢٠٠ مشارك في المناطق الريفية بالقرب من زالنجي، بغرب دارفور، في يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وتقرر تنظيم المزيد من حلقات العمل في كل من نيرتي وروكيرو ومكجر وبنديسي في غرب دارفور في أواخر كانون الأول/ديسمبر.

القيود على التنقل

٣٢ - أجرت العملية المختلطة ١٩ ٦٤٤ دورية عسكرية ودورية شرطة في الفترة بين ١ تشرين الأول/أكتوبر و ١٢ كانون الأول/ديسمبر، تعرضت خلالها تنقلات العملية برا

للإعاقه ٣١ مرة (مقارنة بـ ٣٥ مرة في فترة التقرير السابق). وفيما يتصل بالتنقلات الجوية، من جملة الرحلات الجوية الـ ٨١٠ ٤ التي نفذتها العملية المختلطة خلال الفترة نفسها، رفض المسؤولون الحكوميون ١٩٠ طلبا بالتصريح برحلات جوية (بزيادة ١٣١ حالة رفض بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق). وفي الغالبية العظمى من الحالات، أعاقت السلطات الحكومية الرحلات الجوية والدوريات أثناء السعي لدخول مناطق تشهد نشاطا عسكريا، بما في ذلك كيكابية (شمال دارفور)، وكُلبس (غرب دارفور) وشعيرية (جنوب دارفور). وواصلت العملية المختلطة الطلب إلى السلطات الحكومية أن تسمح لها بحرية التنقل دون عوائق في جميع أنحاء دارفور.

الأمن والسلامة

٣٣ - تعرضت العملية المختلطة للهجوم مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، تعرضت دورية ليلية تابعة للعملية المختلطة إلى كمين نصبه مسلحون مجهولون على متن مركبتين مزودتين بمدافع رشاشة على أطراف مخيم زمزم. وخلال تبادل إطلاق النار الذي أعقب ذلك، قُتل ثلاثة من حفظة السلام (عسكريان وشرطي) وأصيب خمسة منهم (أربعة عسكريين وشرطي). وقُتل أحد المهاجمين في ذلك الاشتباك.

٣٤ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أصيب أحد حفظة السلام بالرصاص وقُتل عند تعرض دورية تابعة للعملية المختلطة لكمين نصبته مجموعة من المسلحين المجهولين على بعد ٥ كيلومترات جنوب مخيم نيالا الرئيسي. وتعرض اثنان آخران من حفظة السلام لإصابات خطيرة خلال الهجوم. وبهذه الحوادث يرتفع العدد الكلي لأفراد حفظ السلام في العملية المختلطة الذين قتلوا في أعمال عنائية في عام ٢٠١١ إلى ثمانية أفراد، مقارنة بخمسة أفراد في عام ٢٠١٠.

٣٥ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، قام مسلحون مجهولون باختطاف حافلة صغيرة تابعة للعملية المختلطة على بعد ٥ كيلومترات جنوب نيالا. ولم يصب أحد في الحادث. وبعد ذلك بيومين، اعتقلت عناصر تابعة لجهاز الأمن والمخابرات الوطني موظفا وطنيا تابعا للعملية المختلطة بتهمة التواطؤ مع الجناة. وقد أُطلق سراحه بدون توجيه اتهام رسمي له في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر.

٣٦ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اقتحم أحد المسلحين مجمع المنظمة الدولية للهجرة في نيالا وقام بنهب أحد المتواجدين في المجمع بعد تهديده بسلاح ناري. ولم يصب أحد خلال الحادث.

٣٧ - وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، تم إطلاق سراح موظف العون الدولي الذي كان قد اختُطف في نيالا في ١٤ آب/أغسطس. ووفقا لما أوردته وسائل الإعلام من أبناء، اعتقلت الشرطة الحكومية ستة أشخاص فيما يتصل بحادث الاختطاف.

٣٨ - وفي كل من تلك الحالات، أجرت العملية المختلطة تحقيقا لتحديد الثغرات وتدابير التخفيف الإضافية التي يمكن استخدامها. علاوة على ذلك، دعت العملية السلطات الحكومية على جميع المستويات إلى التعاون الكامل معها بغية المساعدة في تحديد هوية الجناة ومحاسبتهم.

رابعاً - الحالة الإنسانية

٣٩ - استمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير نهج عودة النازحين واللاجئين طوعا إلى أماكنهم الأصلية في دارفور. وأجرت الوكالات الإنسانية، وهي تعمل في ارتباط مع حكومة السودان من خلال آلية التحقق المشتركة، بعثات تقييم وتحقق في عدد من مواقع العودة في ولايات دارفور الثلاث جميعها. وأكدت وكالات العمل الإنساني العودة الطوعية لنازحين يبلغ عددهم ٩ ٣١٢ شخصا ولاجئين يبلغ عددهم ١٥ ٩٩٣ شخصا إلى مواقع مختلفة في دارفور خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. وبذلك فإن العدد الكلي للعائدين الذين تم التحقق منهم منذ بداية عام ٢٠١١ يصبح ٨٥ ١٧٢ شخصا، بما في ذلك ٥٥ ٨٧٢ نازحا و ٢٩ ٣٠٠ لاجئ. وكانت وجهة معظم عمليات العودة هي إلى مناطق وادي صالح، وقارسيلا، وبنديسي، وهبيلا في غرب دارفور، وهي مناطق تحسنت فيها الحالة الأمنية نتيجة للتقارب بين تشاد والسودان.

٤٠ - وقام كل من حكومة السودان وفريق الأمم المتحدة القطري والعملية المختلطة بعملية تقييم أكدت أن ٢٦٩ أسرة معيشية (١ ٢٤٠ شخصا) نزحت من قريتي أوشن دومة وكروية لبن إلى مخيم نيم (جنوب دارفور) عقب وقوع هجمات على القريتين في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. ووزعت وكالات العمل الإنساني مواد غير غذائية على القادمين الجدد، في حين ينتظر برنامج الأغذية العالمي موافقة مفوضية العون الإنساني من أجل توزيع المساعدة الغذائية. وقد حددت المفوضية والنازحون منطقة مجاورة يمكن للنازحين الاستقرار عليها. وتم التحقق من ٣٦١ أسرة معيشية (١ ٥١٢ شخصا) على أيهما من النازحين الجدد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ليصبح بذلك العدد الكلي لمن نزحوا منذ بداية السنة قرابة ٧٠ ٠٠٠ شخص على الأقل.

٤١ - وواصل برنامج الأغذية العالمي، بدعم من العملية المختلطة، تنفيذ مهام التحقق من النازحين في جميع أنحاء دارفور بهدف تحديد العدد الصحيح للمستفيدين من توزيع المعونة. وتوقف تنفيذ العملية بين البرنامج وقيادات مخيم كلمة في المخيم الذين رفضوا السماح بإجرائها. وعلق البرنامج توزيع الأغذية في المخيم إلى حين التوصل إلى حل للمسألة عن طريق المناقشات مع قادة المخيم. وحتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر، ظل توزيع الأغذية معلقاً.

٤٢ - وحتى ٨ كانون الأول/ديسمبر، فإن حالات انتشار مرض الخناق (الدفترية) في محليتي الطويشة واللعيت وفي مخيم زمزم (شمال دارفور) خلال الفترة المشمولة بالتقرير قد أسفرت حدوث ٨٩٣ ٤ إصابة مؤكدة بالمرض و ١٧ حالة وفاة. واتخذ كل من وزارة الصحة بالولاية ومنظمة الصحة العالمية ولجنة الصليب الأحمر الدولية تدابير لاحتواء انتشار المرض شملت، في جملة أمور، توفير العلاج، والتثقيف الصحي للمجتمعات المحلية، والتحصين باللقاحات. وخلاف ذلك كانت الحالة الصحية في دارفور مستقرة نسبياً.

٤٣ - وأسفر انخفاض منسوب الأمطار وعدم انتظامها خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن تديني إنتاج المحاصيل، وعن شح المياه وندرة المراعي للمواشي. وأسفر ذلك، إلى جانب انتشار الآفات الزراعية وانعدام الأمن، عن ضعف الموسم الزراعي نسبياً في ولايات دارفور الثلاث. وكانت مناطق من شمال دارفور، بما في ذلك محليات مليط وكوما وملحة وكتم والفاشر، هي من أشد المناطق تضرراً. وأجرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، بالتعاون مع وزارتي الزراعة والموارد الحيوانية في الولاية، تقييماً سريعاً للمحاصيل والمواشي خلال الفترة من ١٢ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر لتحديد أثر تذبذب الأمطار على المحاصيل والإنتاج الحيواني. ونتيجة لذلك، قامت العملية المختلطة والشركاء المعنيون بالأمن الغذائي وسبل العيش بوضع خطط للطوارئ لمعالجة انعدام الأمن الغذائي والحد من احتمالات وقوع اشتباكات بين المجتمعات المحلية حول الموارد الطبيعية.

٤٤ - وسعى إلى تحسين الأمن الغذائي في دارفور بصورة أعم، قامت وزارات الزراعة في ولايات دارفور والفاو والمنظمات الشريكة بتوزيع مساعدة زراعية إلى أسر مجموعها ١٢١ ٢٨٩ أسرة (٩٨٠ ١٣٩ أسرة معيشية في غرب دارفور، و ٨٣١ ٧٥ أسرة معيشية في جنوب دارفور، و ٣١٠ ٧٣ أسرة معيشية في شمال دارفور) خلال فصل الصيف. إضافة إلى ذلك، تم توفير التحصين والعلاج من مختلف الأمراض لحيوانات بلغ عددها ٨٥٣ ٠٠٠ حيوان.

٤٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رفضت السلطات الحكومية بدعوى انعدام الأمن محاولات المنظمات الإنسانية للوصول إلى غرب جبل مرة، وهي منطقة خاضعة لسيطرة

حيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد ويقطنها ما يقدر بـ ٣٠٠٠٠٠٠ نسمة من السكان الذين يعيشون أوضاعا هشة. وقد منعت الحكومة أحيانا الوصول إلى مخيم زمزم ومنطقتي جبل مرة وشنقل طوباوية وأم برو الأوسع نطاقا. وكانت إمكانية الوصول متاحة بدون عوائق إلى المناطق الواقعة داخل مراكز البلدات الرئيسية وحولها وفي باقي دارفور بحراسة أمنية من العملية المختلطة.

٤٦ - وشملت القيود المفروضة أحيانا القيود التي تفرضها السلطات الحكومية على توصيل الإمدادات الطبية الأساسية لمستوصفات الرعاية الصحية في دار السلام (٣٠ كيلومترا شرق شنقل طوباوية)، وكاقورو (٥٠ كيلومترا غرب طويلة)، ومزبط (٦٠ كيلومترا شمال شرق أم برو) وشنقل طوباوية، مما جعل المستوصفات تعمل بدون العقاقير الحيوية الأهمية. وعلى نحو مماثل، فرضت قيود على فترات متقطعة على توصيل الوقود للمولدات الكهربائية لمضخات المياه في مخيمي زمزم وشنقل طوباوية، مما أسفر عن محدودية إمدادات المياه في المنطقتين.

خامسا - سيادة القانون، والحوكمة، وحقوق الإنسان

٤٧ - تدهورت حالة حقوق الإنسان في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبصفة رئيسية اتصلت الأحداث التي سجلتها العملية المختلطة بحالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والعنف الجنسي والجنساني، وانتهاكات الحق في السلامة الجسدية.

٤٨ - وكما وردت الإشارة في الفقرة ١٩ أعلاه، ارتفع عدد ضحايا الاعتقال والاحتجاز التعسفيين الذي سجلته العملية المختلطة من ٣٢ شخصا في فترة التقرير السابق إلى ٤٥ شخصا في الفترة المشمولة بهذا التقرير. إضافة إلى ذلك، ارتفع العدد العام لانتهاكات حقوق الإنسان الموثقة من ٧٧ حالة تتعلق بـ ١٤٢ ضحية في الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ١١٦ حالة تتعلق بـ ٢٧٣ ضحية في الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر.

٤٩ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، تم إطلاق سراح اثنين من العمد (من قادة المجتمع المحلي) كان جهاز الأمن والمخابرات الوطني قد اعتقلهما في ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩ فيما يتصل بحادث قتل في مخيم أبو شوك بدون توجيه تم إليهما عقب تدخل والي شمال دارفور. بمناسبة عيد الأضحى.

٥٠ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أيدت المحكمة الخاصة بجرائم دارفور في الفاشر القرار الذي أصدرته محكمة نيالا الخاصة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وحكمت بالإعدام على سبعة من عشرة أشخاص من عناصر حركة العدل والمساواة المتهمين بالهجوم على قافلة

مركبات حكومية في سانبي أفونديو (جنوب دارفور) في ٧ أيار/مايو ٢٠١٠. وجاء القرار في أعقاب جلسة استماع في المحكمة القومية العليا في الخرطوم، قامت فيها المحكمة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بنقض قرار محكمة نيالا وأحالت القضية إلى المحكمة الخاصة في الفاشر بدعوى أن المتهمين لم توفر لهم فرصة كافية لاستدعاء شهود. وقضت محكمة الفاشر بأن المتهمين مذنبين بتهم تشمل، في جملة أمور، القتل العمد وشن الحرب على الدولة. ويجوز للمتهمين استئناف القرار. ورصدت العملية المختلطة المحاكمة ودعت السلطات الحكومية إلى إعمال حقوق المتهمين في محاكمة عادلة.

٥١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت العملية المختلطة تلقي أنباء عن وقوع حالات عنف جنسي وجنساني. وتم تسجيل سبعة وثلاثين حادثاً فيما يتصل بـ ٥٣ ضحية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة بـ ١٥ حادثاً اتصلت بـ ٣١ ضحية في الفترة السابقة. ورصدت العملية المختلطة تحقيقات الشرطة الحكومية في الحوادث. وفي هذا الصدد، قامت الشرطة الحكومية في الجنيينة باعتقال متهم في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر وآخر في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت محكمة نيالا العامة حكماً بالإعدام على شخصين أُدينوا بالاشتراك في اغتصاب ست نساء (٥ قُصّرَ وامرأة واحدة راشدة) من مخيم عطاش للنازحين في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٥٢ - وواصلت العملية المختلطة تنفيذ أنشطة بناء قدرات لسلطات الحكومة المحلية والمجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان. وفي الفترة بين ٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، نظمت العملية حلقات عمل عن واجبات السجون الأساسية لـ ٥٥ موظف سجون في سجن أردمتا وزالنجي. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، وفرت البعثة التدريب، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في مجال المسائل المتصلة بنوع الجنس لـ ٤٠ من قادة المجتمعات المحلية التقليديين، وعلى نحو منفصل، لـ ٥٠ من أفراد الشرطة الحكومية في الجنيينة. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اشتركت البعثة مع لجنة ولاية جنوب دارفور للعنف الجنساني في تنظيم حلقة عمل للتوعية بالعنف الجنسي والجنساني في نيالا لـ ٥٠ إماماً (من القادة الدينيين).

حماية الطفل

٥٣ - في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت حركة العدل والمساواة - جناح السلام إلى العملية المختلطة تقريرها المرحلي الثاني عن تنفيذ خطة عملها. وأشار التقرير إلى أن الحركة قد سرحت ٤٩ فرداً من الجنود الأطفال السابقين وسجلتهم لإعادة إدماجهم لدى مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان. وبلغ جيش تحرير السودان - جناح

عبد الواحد العملية المختلطة بأن الحركة تقوم بصياغة خطة عمل للتنفيذ في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وتقوم العملية المختلطة بالمساعدة بتقديم المشورة التقنية. وواصلت البعثة دعوة القوات المسلحة السودانية إلى تمديد نطاق خطة عملها لكي تنطبق على الجماعات المسلحة المرتبطة بالقوات المسلحة.

سادساً - حماية المدنيين

٥٤ - بغية تعزيز تنفيذ استراتيجية العملية المختلطة لحماية المدنيين، بدأت العملية نشر موظفين مدنيين في مواقع الأفرقة في المناطق الريفية. وفي إطار المرحلة الأولى من النشر، نقل ١٧ موظفا لشؤون حماية المدنيين إلى مواقع الأفرقة في كيبكايية وشنقل طوباية وكُتم وطويلة في شمال دارفور. وسينشر ٢٤ موظفا إضافيا لديهم خبرة فنية في الشؤون الإنسانية وحماية الطفل وسيادة القانون والشؤون المدنية وحقوق الإنسان في الأسابيع المقبلة، ليتسنى في نهاية المطاف نشر ٤١ موظفا مدنيا في ١٨ موقعا من مواقع الأفرقة التابعة للعملية. وسيتولى الموظفون، في جملة أمور، رصد مسائل حماية المدنيين وتقديم تقارير عنها، وتوفير مساعدة تقنية للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، والعمل عن كثب مع السلطات المحلية ومنظمات العمل الإنساني.

٥٥ - وفي أنشطة أخرى متصلة بالحماية، قامت شرطة العملية المختلطة بتيسير عقد ٤٩ اجتماع للتنسيق الأمني في جميع أنحاء دارفور. وشارك في تلك الاجتماعات مسؤولون من الحكومة والشرطة الحكومية، وقادة نازحين وأعضاء في لجان سلامة المجتمعات المحلية لمناقشة المسائل الأمنية المحلية. ووفرت الاجتماعات منتديات لتعزيز العلاقات بين المجتمعات المحلية والشرطة الحكومية ولمناقشة سبل تحسين الأمن في مخيمات النازحين وحولها. إضافة إلى ذلك، يسرت العملية المختلطة عقد تسع اجتماعات للجان سلامة المخيمات تشمل قادة مخيمات النازحين، وأفراد من الحركات، وموظفين من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ووفرت الاجتماعات منتدى لتبادل المعلومات عن مسائل أمن المخيمات.

سابعاً - نشر البعثة وعملها

٥٦ - حتى ١٣ كانون الأول/ديسمبر، كان قوام الموظفين المدنيين في العملية المختلطة ٤٨٩ ٧ موظفاً، منهم ١٠٤ ١ موظفين دوليين، و ٢٩٠٧ ٢ موظفين وطنيين، و ٤٧٨ ٤ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة. وشكل ذلك ٨٥ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٢٨٥ ٥ فرداً. وواصلت البعثة اتخاذ خطوات للتخفيف من الأخطار الأمنية وتحسين ظروف المعيشة بغية تحسين حالة استقدام الموظفين والإبقاء عليهم.

٥٧ - وحتى ١٣ كانون الأول/ديسمبر، بلغ قوام الأفراد العسكريين في العملية المختلطة ١٧ ٩٠٦ أفراد، بما يمثل ٩١,٥ في المائة من القوام المأذون به البالغ ١٩ ٥٥٥ فرداً. ويشمل هذا العدد ١٧ ٣٤١ فرداً من القوات، ٣١٤ ضابطاً أركاناً، و ١٨٤ مراقباً عسكرياً، و ٦٧ ضابطاً اتصالاً.

٥٨ - وحتى ١٣ كانون الأول/ديسمبر أيضاً، بلغ قوام أفراد الشرطة في العملية المختلطة ٢ ٧٥٥ فرداً (٨١,٧ في المائة ذكور و ١٨,٣ في المائة إناث)، مما يمثل ٧٣ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٣ ٧٧٢ فرداً. وتم نشر ١٦ وحدة من عدد وحدات الشرطة المشكلة المأذون به البالغ ١٩ وحدة. ومن المقرر نشر وحدة إضافية (نيجيرية) في أوائل عام ٢٠١٢. وبلغ العدد الكلي لأفراد وحدات الشرطة المشكلة الذين تم نشرهم ٢ ٢٢٩ فرداً، أو ٨٤ في المائة، من القوام المأذون به البالغ ٢ ٦٦٠ فرداً.

٥٩ - وفي الفترة بين ١ تشرين الأول/أكتوبر و ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت حكومة السودان ٧٦٦ تأشيرة دخول جديدة لأفراد العملية المختلطة. وحتى ١٣ كانون الأول/ديسمبر، كان هناك ٨٨٦ طلباً لتأشيرات دخول لم يبت فيها بعد، ٤٥٨ منها لأفراد من الشرطة المدنية، و ٢٦٣ منها لموظفين مدنيين، و ١٦٥ منها لضباط أركان عسكريين ومراقبين عسكريين. وواصلت العملية المختلطة حث مسؤولي الحكومة على تجهيز طلبات التأشيرات التي لم يبت فيها، خاصة طلبات أفراد الشرطة، وللتعجيل بإصدار طلبات التأشيرات الجديدة.

٦٠ - وحسب طلب مجلس الأمن في القرار ٢٠٠٣ (٢٠١١)، بدأت الأمانة العامة، في تزامن مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والبعثة، إجراء استعراض للأفراد النظاميين التابعين للعملية المختلطة. وسينطوي الاستعراض، في جملة أمور، على تحليل للتحديات الراهنة والناشئة في دارفور من حيث صلتها بولاية العملية المختلطة. وعقب ذلك، سيجرى تقييم للمفاهيم ذات الصلة بالعمليات في البعثة، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تغيير. وستكتمل نتائج هذه العملية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢.

٦١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام الأفراد العسكريون في العملية المختلطة بدوريات بلغ عددها ١٠ ٥٠١ دورية، بما في ذلك ٤ ٨٤٣ دورية روتينية، و ٢ ٠٨٥ دورية لوجستية وإدارية، و ١ ٤٧٨ دورية ليلية، و ١ ٠٧٦ دورية قصيرة المدى، و ٦٢١ دورية بعيدة المدى، و ٣٩٨ عملية مرافقة لمهام إنسانية. وقامت شرطة العملية المختلطة بدوريات بلغ مجموعها ٩ ١٤٣ دورية، بما في ذلك ٤ ٧١٩ دورية داخل مخيمات

النازحين، و ٦١١ ٢ دورية في البلدات والقرى، و ٥٣١ ١ دورية متوسطة المدى، و ٢٨٢ دورية بعيدة المدى.

٦٢ - وحدث قدر من التحسن في قدرات الاستعداد والاكتفاء الذاتي للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة. ومن مجموع الوحدات الـ ٥٤ التي نشرت للعملية المختلطة، فإن عدد الوحدات التي تفي بالاحتياجات المتفق عليها للنشر والمنصوص عليها بموجب مذكرة التفاهم ازداد من ١٨ وحدة إلى ٢٢ وحدة. وتواصل الأمانة العامة العمل مع البلدان المساهمة بقوات بشأن الخطوات التي يتعين اتخاذها لضمان وفاء باقي الوحدات بالاحتياجات المنصوص عليها في مذكرة التفاهم.

٦٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اكتمل تشييد موقع فريق إضافي في لبدو (جنوب دارفور)، ليصبح العدد الكلي للمواقع المكتملة ٢٤ موقعا من ٣٥ موقعا قيد التشييد. وحتى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، اكتمل تشييد ١٨ مركزا من مراكز الحفارة المجتمعية، ليصبح العدد الكلي للمراكز العاملة ٥٠ مركزا من العدد المتوقع البالغ ٧١ مركزا. وتأخر إنجاز أعمال التشييد في مواقع الأفرقة التسعة المتبقية وفي ٥١ مركزا من مراكز الحفارة المجتمعية بسبب الصعوبات الملازمة لحصول العملية المختلطة على الأرض من السلطات المحلية وملاك الأراضي ومحدودية الموارد المتاحة في الأسواق المحلية. وسيتم النظر في خطط التشييد الأخرى خلال استعراض العملية المختلطة للأفراد النظاميين.

٦٤ - ومنذ صدور تقريره السابق، تم حفر سبع آبار مياه إضافية، ليصبح بذلك العدد الكلي للآبار المكتملة منذ نشر العملية المختلطة ٤٨ بئرا، تشارك المجتمعات المحلية المجاورة في استعمال ٣٥ منها. وسيتم الاشتراك في استخدام الآبار الـ ١٣ المتبقية فور اكتمال التقييمات التقنية للتأكد من منتوج الآبار.

٦٥ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، تم التمديد لفترة ستة شهور للحل الانتقالي للإذاعة، الذي تقوم العملية المختلطة بموجبه بث برنامجها المسمى "يلا نبي دارفور" على إذاعة السلام لمدة ساعتين يوميا. ويظل ذلك تدبيرا مؤقتا إلى حين نظر حكومة السودان في طلب العملية المختلطة لترخيص لها بالبث الإذاعي المستقل.

٦٦ - واستجابة لطلب مؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر قدمته الحكومة للعملية المختلطة لإخلاء الصالة التي شيدتها بعثة الأمم المتحدة في السودان في مطار الخرطوم، تم نقل العمليات في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى صالة الرحلات الداخلية في مطار الخرطوم. إضافة إلى ذلك، اعتبارا من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، نقل مكتب الاتصال في الخرطوم موظفيه وعملياته من

بجمع المقر السابق لبعثة الأمم المتحدة في السودان إلى مباني جديدة في الخرطوم. ولا يتوقع أن تؤثر هذه التغييرات سلبا على العمليات.

٦٧ - وقد شهدت العملية المختلطة حالات تأخير مطولة في الحصول على التصاريح من سلطات الجمارك السودانية للرحلات القادمة، خاصة شحنات الأثاث ووحدات تكييف الهواء. وارتفع عدد الحاويات التي تنتظر التخليص في بورتسودان تدريجيا من ٤٢٦ حاوية وصلت في شحنة في ٦ أيار/مايو، إلى ٤٤٧ حاوية حتى ٦ كانون الأول/ديسمبر. ويؤثر ذلك سلبا على قدرة البعثة على إنجاز تشييد المكاتب وتزويدها بالمعدات، بما في ذلك المكاتب اللازمة لاستيعاب الموظفين المدنيين في مواقع الأفرقة. وتحت العملية المختلطة المسؤولين الحكوميين، الذين ينصحون العملية بشراء المعدات من البائعين المحليين، بالتعجيل بتخليص الحاويات.

٦٨ - واكتمل العمل في ما مجموعه ٥١ مشروعا من مشاريع الأثر السريع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع وجود ٢٧٣ مشروعا إضافيا في مراحل مختلفة من الإنجاز. ووافقت البعثة على ثمانية مقترحات لمشاريع سريعة الأثر ترمي إلى توفير المساعدة لمستوطنات الرحل في شمال دارفور وجنوب دارفور. وستنطوي المشاريع، في جملة أمور، على تشييد مكاتب إدارية، وتدريب قادة المجتمعات المحلية على الإدارة المدنية والتدريب على الأنشطة المدرة للدخل.

٦٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت العملية المختلطة الحد من الخطر الذي تمثله الذخائر غير المنفجرة في دارفور. وقامت العملية وشركائها من المنظمات غير الحكومية بتقييم ١١٩ كيلومترا مربعا من الأراضي و ٧١٦ كيلومترا من الطرق بوصفها خالية من الذخائر غير المنفجرة وحددت مواقع ٣٦ قطعة من الذخائر غير المنفجرة ودمرتها. إضافة إلى ذلك، قدمت البعثة التدريب في مجال التوعية بالذخائر غير المنفجرة لـ ١٤ ٥٠٣ من المدنيين وتدريباً للمدربين لـ ٢٥ معلما.

ثامنا - التقدم المحرز إزاء النقاط المرجعية للبعثة

٧٠ - عملا بالفقرة ١٣ من القرار ٢٠٠٣ (٢٠١١)، يتضمن هذا التقرير تقييما للتقدم المحرز إزاء النقاط المرجعية المحددة في المرفق الثاني لتقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (S/2009/592).

٧١ - وقد أحرز بعض التقدم صوب النقطة المرجعية الأولى، تحقيق حل سياسي شامل للتراع. ويشمل ذلك عودة السيد السيسى إلى السودان، وأدائه القسم رئيسا للسلطة الانتقالية

في دارفور، وإجراء المشاورات بين حركة التحرير والعدالة والجهات المعنية المحلية بشأن تنفيذ وثيقة الدوحة لتحقيق السلام في دارفور. علاوة على ذلك، بدأ تنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار بموجب وثيقة الدوحة. وشكلت الجهود التي بذلها الأطراف الموقعون على الوثيقة لتعزيز التأييد لها فيما بين الجهات الدارفورية المعنية من خلال نشر المعلومات خطوة إضافية إلى الأمام. وفي الوقت نفسه، تأخر تنفيذ الوثيقة بصفة عامة، بما في ذلك إنشاء السلطة. وأدى الخلاف بين الحكومة والحركات غير الموقعة على نطاق المفاوضات وما نجم عن ذلك من فشل في استئناف المحادثات إلى إعاقه التقدم صوب تنفيذ عملية سلام أكثر شمولاً.

٧٢ - وتتعلق النقطة المرجعية الثانية باستعادة بيئة مستقرة وآمنة في جميع أنحاء دارفور. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل العدد الإجمالي للحوادث الأمنية في دارفور أقل من المتوسط وظل بقدر كبير دون تغيير من موسم الأمطار إلى موسم الجفاف. وشكل ذلك أمراً مشجعاً. واقتصر القتال بين قوات الحكومة وقوات الحركات بصفة رئيسية على منطقتي غرب جبل مرة (غرب دارفور) والطويشة (شمال دارفور). ورغم حدوث زيادة في التوتر بين المزارعين والرعاة نتيجة لدمار المحاصيل، ظل عدد الصدامات بين المجتمعات المحلية منخفضاً. وظل خطر أعمال السطو والإجرام على السكان المحليين بدون تغيير عامة، شأنه شأن الخطر على حفظة السلام وأفراد المعونة من التعرض للهجمات، أو للاختطاف، أو للاختطاف المركبات.

٧٣ - ورغم ذلك، حدث تدهور من حيث بلوغ النقطة المرجعية الثالثة، أي تعزيز سيادة القانون والحوكمة وحماية حقوق الإنسان. وحدثت زيادة في العدد العام المسجل لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال الاعتقال والاحتجاز التعسفيين وحوادث العنف الجنسي والجنساني. وفي حين دعمت العملية المختلطة التحسن في الحصول على العدالة في المناطق الريفية بنقل القضاة جواً إلى مناطق اللعيت وأم كدادة وكبكاية لتيسير عقد جلسات المحاكم المتنقلة، ظل التقدم العام إزاء هذه النقطة المرجعية محدوداً.

٧٤ - وتتعلق النقطة المرجعية الرابعة بتحقيق استقرار الحالة الإنسانية وتيسير الوصول الإنساني إلى السكان المحتاجين للمساعدة. واستمر اتجاه عودة النازحين واللاجئين إلى مساكنهم بوتيرة تبلغ ٧ ٠٠٠ شخص شهرياً. وكان عدد النازحين الجدد متديناً، إذ بلغ ١ ٥١٢ شخصاً، رغم أنه لا يزال يشكل أمراً يدعو للأسف. وإلى جانب حالات انتشار مرض الخناق، ظلت الحالة الصحية مستقرة نسبياً. وتسنّى الوصول الإنساني إلى الغالبية العظمى من المحتاجين بأنشطة المرافقة الأمنية. وتشكل هذه التطورات تقدماً صوب النقطة المرجعية. ولم يتسن تحقيق قدر إضافي يذكر من التقدم نتيجة لهطول الأمطار الموسمية الذي

كان ضعيفا ومتذبذبا، خاصة في أجزاء من شمال دارفور، وما خلفه من أثر سلبي على الأمن الغذائي. وفي الوقت نفسه، ظلت الحالة غير مستقرة في مخيمي زمزم وكلمة، ولم يحدث تقدم يذكر في توفر إمكانية الوصول الحر وغير المقيد للعملية المختلطة وجهات العمل الإنساني.

تاسعا - ملاحظات

٧٥ - مرت تسعة شهور منذ توقيع الحكومة وحركة التحرير والعدالة على اتفاق اعتماد وثيقة الدوحة. ولا زلت على اعتقادي أن الوثيقة تشكل أساسا للسلام في دارفور وأهنيء الأطراف الموقعة على الخطوات التي اتخذتها للبدء في تنفيذها. ومع إحراز بعض التقدم المتعلق بالتعيينات ولجنة وقف إطلاق النار، من الضروري اتخاذ خطوات ملموسة تتعلق باحتياجات سكان دارفور بغية بناء الأمل في المستقبل. وفي هذا الصدد، أدعو الأطراف الموقعة إلى إنشاء السلطة الإقليمية لدارفور بدون تأخير، والبدء في تنفيذ أحكام الاتفاق التي تمس سكان دارفور، وتوفير عائدات سلام ملموسة للمحتاجين.

٧٦ - وإذا ما أريد لوثيقة الدوحة أن تشكل إطارا للسلام الدائم في دارفور، يجب أن يعتنقها السكان، وأن يحدد دور واضح المعالم لمشاركتهم في تنفيذها، ويجب أن تكون شاملة لجميع الحركات المسلحة. وتوفر العملية السياسية المحلية في دارفور فرصة لإجراء حوار على مستوى القواعد الشعبية بشأن عملية السلام ودور الناس في إرساء أسس مستقبل ينعم بالسلام. وأنفهم حساسية سكان دارفور والأطراف الموقعة والمجتمع الدولي عموما في إجراء العملية السياسية المحلية في دارفور. وإذا أريد لتلك العملية أن تحظى بالمصداقية، يجب أن يتمتع المشاركون فيها بالحريات اللازمة لكي يتمكنوا من الكلام والتجمع بحرية. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي للظروف الميسرة أن تكون متحجرة بحيث تحول دون إجراء الحوار من أجل السلام. وأعرب عن تأييدي لعمل العملية المختلطة وفريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي لاستشارة آراء الناس في هذا الصدد. وستنظر الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي بعناية في نتائج تلك المشاورات قبل اتخاذ قرارات بشأن مشاركة العملية المختلطة في العملية السياسية المحلية في دارفور.

٧٧ - وأدعو الحركات غير الموقعة وحكومة السودان إلى الاستماع إلى صوت دعاة السلام وإلى الالتزام مرة أخرى بمناقشة جميع المسائل المطروحة للتفاوض بدون شروط مسبقة، وذلك بغية التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع دون تأخير.

٧٨ - وقصدي من اقتراح خطة طريق لعملية السلام في دارفور هو تعزيز مواطن القوة في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالعمل معا لدعم عملية السلام في أعقاب قيام حكومة

السودان وحركة التحرير والعدالة بالتوقيع على وثيقة الدوحة، وهو ما أكمل مرحلة مفعمة بالنشاط في عملية الوساطة المشتركة. وكما ورد الذكر أعلاه في هذا التقرير، ستصدر خريطة الطريق في وثيقة منفصلة بعد اكتمال المشاورات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وهي توفر إطار للتوجه العام الذي يمكن للمنظمتين السير فيه دعماً لعملية السلام في دارفور، وتلك الغاية، بالعمل مع الأطراف والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً.

٧٩ - ورغم إحراز بعض التقدم في عملية السلام عموماً وبقاء معدل القتال في دارفور مستقراً نسبياً، فإنني لا أزال أشعر بالقلق إزاء الأحوال في دارفور من حيث تأثيرها على السكان، خاصة فيما يتصل بحقوق الإنسان وإمكانية وصول العمل الإنساني. وأدعو حكومة السودان إلى اتخاذ خطوات ملموسة صوب ضمان حماية حقوق الإنسان لسكان دارفور. وستؤدي تلك الإجراءات إلى إحداث أثر كبير على مساعي إرساء سلام مستدام وإنشاء الظروف المؤاتية لعودة النازحين واللاجئين.

٨٠ - وفي هذا الصدد، ستواصل العملية المختلطة التركيز على زيادة قدرتها لتنفيذ الولاية المتصلة بحماية المدنيين، وستواصل دوائر العمل الإنساني في الأمم المتحدة دعم العائدين والتعافي المبكر متى أمكن ذلك وحيثما أمكن. ويجب أن تأخذ الحكومة زمام المبادرة في ضمان الأمن، والحماية، وتأمين الوصول إلى جميع المناطق للمدنيين وأفراد العمل الإنساني.

٨١ - وأشعر بقلق عميق إزاء أمن أفراد العمل الإنساني وأفراد العملية المختلطة العاملين في دارفور. وقد شعرت بالارتياح لمعرفة أن عامل المعونة الذي اختطف في نيالا في ١٤ آب/أغسطس قد أُطلق سراحه، وأتقدم بالشكر لمن ساعد في ذلك. ومع ذلك، تظل أعمال الاختطاف والهجمات على حفظة السلام تحدث بصورة منتظمة. وقد فقدت العملية المختلطة أربعة من أفرادها في أعمال عدائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع فقدان ٣٤ فرداً منذ إنشاء البعثة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، و ٦٠ فرداً منذ إنشاء بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وما لم تكن هناك مساءلة قانونية لمن تثبت مسؤوليتهم عن هذه الأعمال، فهي ستستمر لتعيق الجهود الرامية إلى تحقيق السلام. وأدعو الحكومة إلى العمل عن كثب مع العملية المختلطة في التحقيق في أعمال العنف التي ترتكب ضد أفراد البعثة وتقديم مقترفي تلك الأعمال إلى العدالة.

٨٢ - ومن المسائل التي تبعث على قلق متزايد حالات التأخير في إصدار تأشيرات الدخول لأفراد العملية المختلطة وقيام سلطات الجمارك بتخليص معدات البعثة في بورتسودان. وهذه العقبات تحد من قدرة العملية على تنفيذ ولايتها بشكل كامل وفعال. وأدعو الحكومة إلى تجهيز جميع طلبات تأشيرة الدخول المتبقية بدون إبطاء، وتخليص حاويات المعدات المحتجزة في

بورتسودان لنقلها إلى دارفور، والسماح للبعثة بالعمل بدون عقبات وفقا لاتفاق مركز القوات.

٨٣ - وختاما، أود التوجه بالشكر إلى الممثل الخاص المشترك ورئيس الوسطاء المشترك المؤقت، إبراهيم غمباري، وإلى النساء والرجال العاملين في العملية المختلطة، على جهودهم الدؤوبة لتنفيذ ولاية البعثة وتيسير التوصل إلى حل شامل ومفتوح أمام الجميع للنزاع في دارفور. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني الصادق لعمل فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، تحت رئاسة الرئيس امبيكي، وللدعم الذي تقدمه حكومة قطر لعملية السلام، ولعمل العديد من أفراد العون في دارفور الذين يجاهون ظروفًا شاقة بغية ضمان حياة سكان دارفور المتضررين من النزاع وتحسين ظروف معيشتهم.